

تواجهها بلدان أمريكا الوسطى، ودعم المشاريع المقدمة من تلك البلدان في إطار آليات الخطة الخاصة؛

٩ - تؤكد الحاجة الملحة إلى أن يزيد المجتمع الدولي من المساعدة التقنية التي يقدمها إلى بلدان أمريكا الوسطى وأن يزودها بموارد مالية إضافية كافية بشروط مرضية وتساهلية؛

١٠ - تطلب إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي النظر في الطلب المقدم من حكومات أمريكا الوسطى للحصول على مساعدة مالية ملائمة من أجل الخطة الخاصة في دورة البرمجة الخامسة؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الخاصة؛

١٢ - تقرر استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الخاصة في دورتها السادسة والأربعين.

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٢٣٢/٤٥ - تقديم المساعدة الطارئة إلى ليبيريا

إن الجمعية العامة،

إذ يساورها أشد القلق إزاء ما نجم عن الصراع في ليبيريا من خسائر في الأرواح ومعاناة إنسانية لا يمكن وصفها، ولأن ما يزيد عن ٧٥٠.٠٠٠ نسمة قد أصبحوا لاجئين وأن نصف السكان المقيمين داخل البلد قد أصبحوا مشردين،

وإذ يقلقها بالغ القلق الدمار الشامل الذي أصاب الهياكل الأساسية للبلد،

وإذ تدرك أن هناك حاجة ملحة إلى أن يوفر المجتمع الدولي المساعدة من أجل الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي لليبيريا،

وإذ تدرك أيضاً أنه يجري على الصعيد دون الإقليمي بذل جهود لتحقيق السلم وجهود إنسانية،

١ - تناشد المجتمع الدولي أن يقدم دعمه لتوفير جميع المساعدة الضرورية للإنعاش الاقتصادي والاجتماعي لليبيريا؛

٢ - تناشد جميع الدول الأعضاء تقديم التبرعات من أجل جهود الإنعاش؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع السلطة المناسبة في ليبيريا، بتنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تقديم المساعدة إلى البلد في جهوده المبذولة للإغاثة في حالة الطوارئ والإنعاش والتعمير، وحشد الموارد من أجل

وإذ تعيد تأكيد اقتناعها بأنه لا يمكن الفصل بين السلم والتنمية والديمقراطية،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى^(١٢٦)، والذي يتضمن معلومات عن حالة تنفيذ الخطة الخاصة؛

٢ - تقرر تمديد فترة الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى لمدة ثلاث سنوات أخرى اعتباراً من عام ١٩٩١؛

٣ - تؤكد أهمية الاتجاهات الجديدة للتنمية الإقليمية التي انبثقت عن اجتماعات القمة لرؤساء بلدان أمريكا الوسطى، وخاصة الاجتماع المعقود في أنتيغوا، غواتيمالا، الذي اعتمدت فيه خطة العمل الاقتصادية لأمريكا الوسطى؛

٤ - توصي بأن تراعى على النحو الواجب، من خلال الآليات السارية لتنفيذ الخطة الخاصة، الأهداف والأولويات المحددة في إعلان أنتيغوا^(١٢٥) وفي خطة العمل الاقتصادية لأمريكا الوسطى؛

٥ - ترحب مع الارتياح بالإعلان السياسي المشترك والبلاغ الاقتصادي المشترك الصادرين عن مؤتمر دبلن الوزاري المعني بالحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبلدان أمريكا الوسطى ومجموعة كوتادورا، المعقود في دبلن في ٩ و ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٠^(١٢٧)، اللذين أعادوا فيها تأكيد التزامهم بمواصلة الاشتراك في تنشيط المنطقة وفي نميتها اقتصادياً واجتماعياً؛

٦ - ترحب أيضاً مع الارتياح بتجديد اتفاق سان خوسيه (برنامج أمريكا الوسطى للتعاون في مجال الطاقة) المبرم في آب/أغسطس ١٩٩٠، بين حكومات أمريكا الوسطى وحكومتى فنزويلا والمكسيك؛

٧ - ترحب مع الارتياح بإعلان الاجتماع الدولي الأول للجنة المتابعة للمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في أمريكا الوسطى، المعقود في نيويورك في ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠؛

٨ - تطلب إلى الدول الأعضاء والمراقبين، والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والأجهزة والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، المشاركة بنشاط واتخاذ التدابير الفورية اللازمة لتنفيذ الأنشطة التي تدعم أهداف ومقاصد الخطة الخاصة، أخذاً في اعتبارها الحالة الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي

(١٢٦) A/45/622

(١٢٧) A/44/944-S/21282، المرفقان الأول والثاني؛ انظر: الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الخامسة والأربعون، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٠، الوثيقة S/21282.

- ٥ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار؛
- ٦ - ترحب بقرار حكومة أنغولا بتنظيم مؤتمر مائدة مستديرة للناحين معني بإنعاش وتعمير أنغولا، يعقد في عام ١٩٩١، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية الأفريقي، وحكومة البرتغال، والبلدان الأخرى المهتمة بذلك؛
- ٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين البند المعنون «تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا».

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

- ٢٣٤/٤٥ - تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد القرار د-١٨/٣ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠، الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية،

واقترعاً منها بأن تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في ذلك الإعلان تنفيذاً تاماً فعلاً من شأنه أن يسهم في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية،

وإذ تلاحظ مع التقدير النتائج التي حققها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً^(١٥)، وما تحقق في وضع الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع، الواردة في مرفق قرارها ١٩٩/٤٥ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، فضلاً عن نتائج مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل^(١٦)، في ضوء الإعلان،

١ - تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٤/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠؛

٢ - تهيب بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالات المتخصصة أن تتخذ التدابير الملائمة لكفالة تنفيذ الالتزامات والسياسات المتفق عليها في الإعلان تنفيذاً تاماً فعلاً؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريراً عن التدابير المتخذة من قبيل

تنفيذ البرامج الضرورية، وإبقاء المجتمع الدولي على علم باحتياجات البلد؛

٤ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يبلغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩١، بجهوده وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة، في دورتها السادسة والأربعين، عن تنفيذ هذا القرار؛

٥ - تقرر أن تدرج في جدول أعمال دورتها السادسة والأربعين بنداً عنوانه «تقديم المساعدة الطارئة من أجل الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي لليبريا».

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

- ٢٣٣/٤٥ - تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٦٨/٤٤ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات مجلس الأمن ٣٨٧ (١٩٧٦) المؤرخ في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٦، و٤٧٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٠، و٦٢٨ (١٩٨٩) المؤرخ في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩، وقرارات المجلس الأخرى، التي طلب فيها المجلس إلى المجتمع الدولي، في جملة أمور، أن يقدم المساعدة إلى أنغولا،

وإذ تدرك الحالة الاقتصادية الصعبة التي تشهدها أنغولا نتيجة لأعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي كانت سائدة في البلد فضلاً عن حالة الجفاف الحالية،

- ١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(١٧)؛
- ٢ - تعرب عن تقديرها للمجتمع الدولي لما قدمه بالفعل من دعم ومساعدة إلى أنغولا؛

٣ - تناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدات المالية والمادية والتقنية اللازمة من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام تعبئة منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بغية الحصول على مزيد من الدعم من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا؛